عدد 3
2021

نشرية التغيرات المناخية
INFO - CLIMAT

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

افتتاحية

تمثل المستجدات والأحداث الهامة الواردة ضمن هذه النشرية مراحل حاسمة ضمن الإعداد لانعقاد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية المزمع عقده في مدينة غلاسكو بإسكتلندا خلال الفترة من31 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2021. وفي إطار التحضيرات والمفاوضات الجارية الآن، فإن كل الدول والهيئات الدولية تتفق بأنّ رفع مستوى الطموح والإنجازات الفعلية والعملية في مجال التخفيض من الانبعاثات والتأقلم الفعلي مع تداعيات تغير المناخ تعتبر تحديات حالية أكيدة ومستعجلة.

وما من شك في أنّ الأعمال والطموحات التي ستقدمها تونس كنتاج للاستشارات الوطنية الموسعة التي تمت على امتداد الفترة الماضية، في تناغم مع الرهانات والالتزامات المناخية ضمن اتفاق باريس للمناخ، تمثل دليلا متجددا على التزام بلادنا بالمساهمة الفاعلة في مجابهة التهديدات الجدية للتغيرات المناخية والتي من شأنها أن تعزّز تموقع بلادنا في المفاوضات الحالية حول المناخ.

وحدة التنسيق الوطنية في مجال التغيرات المناخية

تحت المجهر

شهدت تونس خلال الثلاثي الثاني من سنة 2021 كثافة الأنشطة التي تَولَّتْ تنسيقها الوحدة الوطنية للتغيرات المناخية صلب وزارة الشؤون المحلية والبيئة وبدعم فني ومالي من عدد من الشركاء على غرار الوكالة الألمانية للتعاون في مجال التنمية (GIZ) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). وتمثلت هذه الأنشطة بشكل خاص في تحيين المساهمات المحددة وطنيا (CDN) الأولى التي تم استكمالها سنة 2015، مع تعزيز القدرات الوطنية لوضعها موضع التنفيذ والإنجاز، إلى جانب تطوير المنظومة الوطنية للشفافية وفقًا لمقتضيات المادة 13 من اتفاق باريس حول المناخ وبلورة استراتيجية للتنمية ذات الانبعاثات الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى المساهمة الفاعلة لكل المتدخلين، لا سيما الدور الهام الذي لعبه المجتمع المدني في دعم الجهود الوطنية من خلال العمل التوعوي والتحسيسي حول الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى المنظومات البرية والبحرية والقطاعات الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الغذائي والموارد المائية وتهيئة الشريط الساحلي والسياحة والصحة وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والمبادرات لتبسيط المفاهيم وتعزيز الاهتمام بالرهان المناخي.

لقد أصبح ملف المناخ محط اهتمام متزايد على المستوى الدولي رغم انتشار مرض فيروس كورونا ويتبين ذلك من خلال كل تلك التظاهرات المقامة على غرار القمة الافتراضية للزعماء حول المناخ التي نظمتها الولايات المتحدة الأمريكية في 22 أفريل 2021 بمناسبة اليوم العالمي للأرض، وذلك تزامنا مع عودتها إلى المفاوضات حول التغير المناخي.

تُلقِي نشرية التغيرات المناخية ضمن عددها الثالث الضوء على تحديث المساهمات المحددة وطنيا -CDN بمحوريها (التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية) كما تعرض أهم المستجدات في مجال المناخ في تونس وعلى المستوى الدولي.

ملفات المناخ في تونس

تونس تبادر إلى تحيين مساهمتها المحددة وطنيا

المساهمات المحددة وطنيا - CDN - ماذا تعني؟

أفضت المفاوضات الدولية خلال مؤتمر باريس للمناخ سنة 2015 في إطار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية (CCNUCC) إلى إبرام اتفاق دولي حول المناخ يسمى «اتفاق باريس للمناخ». ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الاتفاق في تعزيز استجابة المجتمع الدولي لانعكاسات ظاهرة تغير المناخ من خلال وقف ارتفاع معدل درجة الحرارة إلى مستوى 2 درجة مئوية في موفّى 2100 مقارنة بمستواه قبل الثورة الصناعية مع تكثيف الجهود للحد من هذه الزيادة إلى مستوى 1,5 درجة مئوية (المادة 2 من اتفاق باريس).

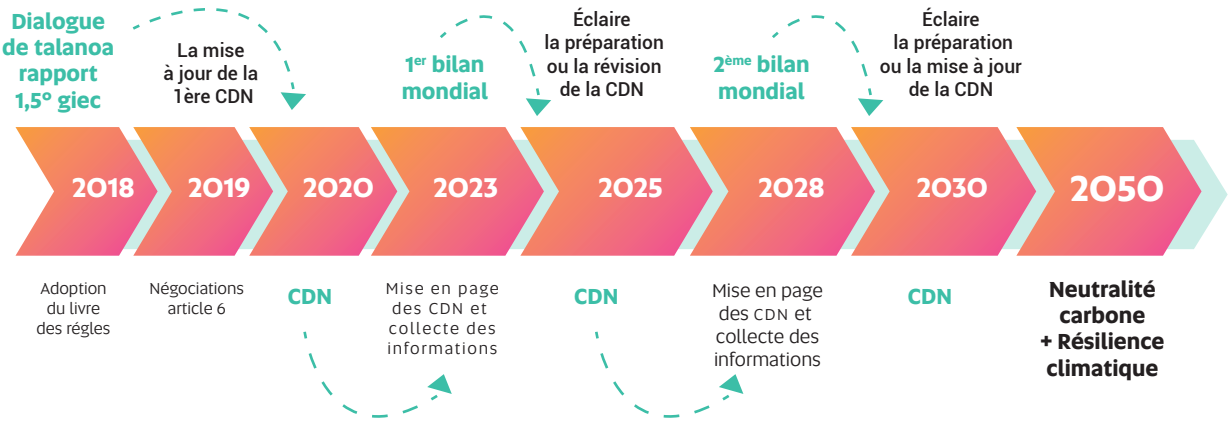

ويستوجب تحقيق هذا الهدف اعتماد مسارات تنموية جديدة تسمح بالتخفيض من مستوى انبعاثات غازات الدفيئة وبالتصدي للانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية.

وتتجسم التزامات كل دولة طرف في اتفاق باريس من خلال المساهمات المحددة وطنيا (CDN) والتي تعبّر عن مدى استعداد كل بلد للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية. وبالتالي تشكل هذه المساهمات عنصرا مركزيا ضمن اتفاق باريس، وتمثل مقاربة تصاعدية لتحديد مستوى الالتزامات والأعمال الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية.

وبموجب الفصل 4 من اتفاق باريس حول المناخ فإن جميع الدول الأطراف مدعوة إلى تحيين وتقديم مساهماتها المحددة وطنياً، والتي تلتزم من خلالها ببذل أقصى الجهود للمشاركة في المجهود الدولي المتعلق بالتصدي لتغير المناخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والقدرات الوطنية. وقد نص اتفاق باريس على دورية تحيين المساهمات كل خمس سنوات.

وينبغي أن تكون هذه المساهمات معدة على المدى الطويل في أفق 2030 وأن تتضمن معلومات عمّا يتخذ من إجراءات لتأمين أوفر قدر من الوضوح والشفافية والانسجام.

أهداف المساهمة الأولى المحددة على المستوى الوطني التونسي

صادقت تونس على اتفاق باريس في أكتوبر 2016 وأكدت من خلال هذه المصادقة التزامها السياسي على الصعيد العالمي بإعداد مساهماتها الوطنية (CDN) والمضي قدما في إنجازها.
وقد التزمت تونس ضمن مساهماتها الأولى لسنة 2015 بالتخفيض من كثافة الكربون بنسبة 41٪ في غضون سنة 2030 قياسا بالسنة المرجعية 2010 وتشمل هذه التخفيضات خاصة قطاعات الطاقة (حوالي 75٪)

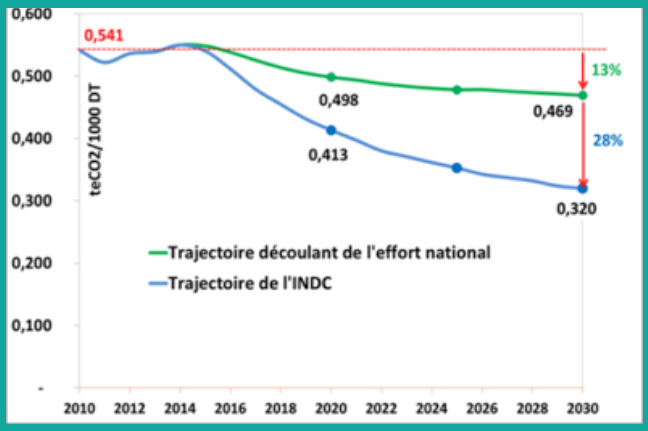

والصناعة والنفايات والغابات والفلاحة .
كما تجدر الإشارة إلى أن هذه التخفيضات تتوزع إلى تخفيضات غير مشروطة بنسبة 13٪ يتم تحقيقها بالاعتماد على الإمكانيات الوطنية، وتخفيضات مشروطة بنسبة 28٪ تستوجب توفير إمكانيات إضافية تخص التمويل ونقل وتطوير التكنولوجيا وتنمية القدرات الوطنية.

وفيما يخص عنصر التأقلم مع التغيرات المناخية تعتبر تونس بحكم موقعها الجغرافي في المنطقة المتوسطية والإفريقية من البلدان الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المتمثلة بالخصوص في ارتفاع درجات الحرارة إلى حدود عُلْيا، وانخفاض وتواتر وتباين معدل التساقطات، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى مياه البحر وهو ما سينعكس على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمنظومات الإيكولوجية الطبيعية، وبالتالي تمّ ضمن المساهمات المحددة وطنيا الأولى إدراج اهم البرامج والأولويات الوطنية المتعلقة بتأقلم القطاعات والمنظومات الأكثر هشاشة للتغيرات المناخية، والتي تشمل خاصة الموارد المائية والمنظومات الساحلية والفلاحة والمنظومات الإيكولوجية والسياحة والصحة...

وتقدر الاحتياجات المالية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا خلال الفترة 2015-2030، بنحو 18 مليار دولار أمريكي بالنسبة لمجال التخفيف من الانبعاثات الغازية وما يقارب 2 مليار دولار أمريكي بالنسبة لمجال التأقلم مع التغيرات المناخية. وبالنسبة إلى المستوى المؤسساتي والتنظيمي، فقد تمّ إحداث «وحدة تصرف حسب الأهداف» صلب وزارة الشؤون المحلية والبيئة في مارس 2018 وحددت لها مهمة تنسيق ومتابعة الأنشطة المتعلقة بتنفيذ اتفاق باريس، وتتولى في الوقت الحاضر مهمة تحيين أولى المساهمات المحددة وطنيا -CDN - بمحوريها (التخفيف والتأقلم) بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD).

ويتوقع أن يتم استكمال تحيين المساهمات المحددة وطنيا بالتنسيق مع كل القطاعات والأطراف المتدخلة خلال شهر أوت 2021، ليتم لاحقا إفادة أمانة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بما نفّذ وذلك قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي -COP 26 - في دورته السادسة والعشرين في نوفمبر 2021.

تحيين أول مساهمة محددة وطنيا : المحصلة والآفاق

تسعى تونس حرصا منها على احترام تعهداتها الدولية إلى تحيين أُولَى مساهماتها المحددة وطَنِيًّا (CDN) بمحوريها (التخفيف والتأقلم).

وفي هذا الإطار بادرت وزارة الشؤون المحلية والبيئة إلى تنظيم ورشتين افتراضيتين يومي 18 و19 ماي 2021 عن طريق الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)،وقد خصصت الورشة الأولى للجزء المتعلق بالتخفيف وضمّت ممثلين عن مختلف القطاعات

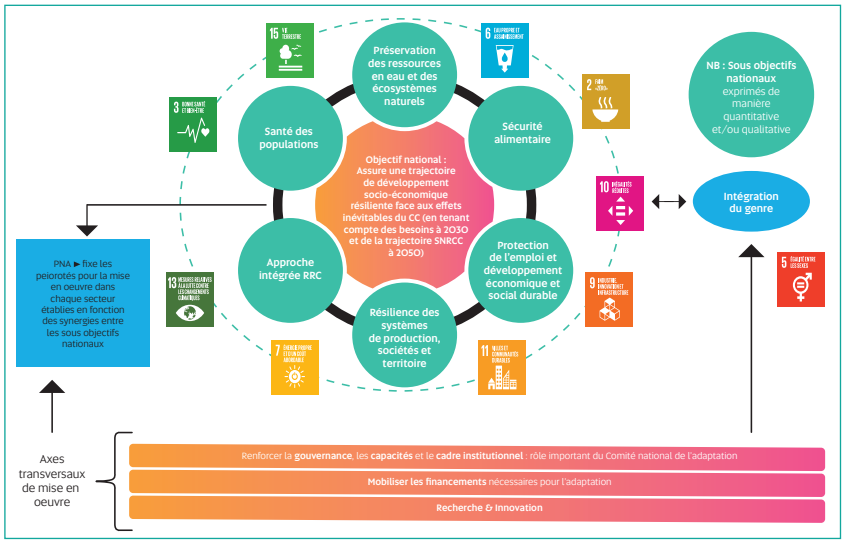

الاقتصادية المعنية بخفض غازات الدفيئة (الطاقة، النظم الصناعية، الفلاحة، النفايات،...) بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الشؤون المحلية والبيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبعض الخبراء الدوليين والوطنيين.

وخصصت الورشة الثانية للجزء المتعلق بالتأقلم مع التغيرات المناخية، وضمت حوالي أربعين مشاركا يمثلون القطاعات الستة المشار إليها ضمن الجزء المتعلق بالتأقلم (المياه، الفلاحة، المنظومات الإيكولوجية، الغابات والمراعي، الصحة، والسياحة والشريط الساحلي) ، بالإضافة إلى وزارة الشؤون المحلية والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وتطرقت الورشتان - وِفْق هيكلية مشتركة - إلى العناصر التالية:

- حصيلة الإنجازات على امتداد الفترة 2015-2020
- تحيين أهداف المساهمات المحددة وطنيا (CDN) والمتعلقة بالتخفيف والتأقلم

وانبثقت عن المناقشات جملة من التوصيات الرامية إلى جعل أهداف المساهمات المحددة وطنيا (التخفيف والتأقلم) منسجمة مع أهداف الاستراتيجيات الوطنية، والتوفيق بين الأعمال القطاعية والأولويات الوطنية، وضرورة دعم الأهداف المحددة وإقرارها في إطار التشاور على نطاق واسع حول المسائل القطاعية.

المصادقة على برنامج جديد لتسريع تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

تولت الوحدة التنسيقية الوطنية في مجال التغيرات المناخية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة 2020، الشروع في إعداد برنامج جديد لدعم القدرات يهدف إلى استحثاث نسق تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا.

واعتبارا لاستكمال الوثيقة النهائية للبرنامج، تمّ يوم 17 ماي 2021 عقد اجتماع اللجنة المحلية للمصادقة (LPAC) حسب الإجراءات المعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية وذلك قصد تقديم الوثيقة النهائية والمصادقة عليها، بحضور مساعدة ممثل برنامج الأمم المتحدة بتونس، السيدة أليسار شاكر، وضم ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، ووزارة الشؤون المحلية والبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

ويتوافق هذا البرنامج الجديد تماما مع الأولويات الوطنية والدولية في مجال التغيرات المناخية (أجندة 2030، اتفاق باريس، ...) ويهدف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ مكونات المساهمات المحددة

وطنيا (CDN) وتحقيق أهدافها من خلال دعم الحوكمة المناخية على المستويين الوطني والقطاعي، لمساعدة تونس على الإيفاء بتعهداتها والمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تقليص انبعاثات غازات الدفيئة والانتقال نحو اعتماد نموذج اقتصادي جديد مستدام ومُنْصِف وذي قدرة عالية على المواجهة والتصدي.

ومن المقرر أن يدخل هذا البرنامج حيز التطبيق خلال الفترة 2021-2025، ويتم تمويله من قِبَل الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) والوزارة الفيدرالية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (BMU) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والحكومة التونسية.

سعي تونسي إلى تركيز منظومة وطنية للشفافية

نظمت وزارة الشؤون المحلية والبيئة (الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية) يوم غرة جوان 2021 ورشة افتراضية خصصت لتقديم أولى نتائج الدراسة المتعلقة بـ «تركيز المنظومة الوطنية للشفافية» والتي يتم إنجازها في إطار مشروع «دعم القدرات الوطنية في مجال تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في تونس» المدعومة من قِبَل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ-، وضمت الورشة حوالي ثلاثين مشاركا يمثلون الأطراف المتدخلة في العمل الرامي إلى تطبيق هذه المنظومة إلى جانب ممثلين عن الجماعات المحلية التي يتزايد اهتمامها بالسياسة المناخية على المستوى المحلي بمختلف جوانبه.

ويتمّ تنفيذ هذه المهمة طبقا لمقتضيات المادة 13 من اتفاق باريس للمناخ التي تدعو إلى إرساء إطار للشفافية المعززة لمتابعة وتقييم الإنجازات الوطنية المتعلقة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وبنتائج العمل الرامي إلى تفعيل المساهمات المحددة وطنيا، وبالدعم المالي الذي تم الحصول عليه. ويرمي الإطار الجديد للشفافية إلى إقرار ثقة متبادلة بين البلدان المعنية وتعزيز الوعي المناخي والانخراط الكامل في السياسات العامة الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ويتم متابعة إنجاز كل الأعمال المشار إليها بشكل منتظم في إطار التقارير الوطنية حول الشفافية المحينة كل سنتين (Biennal Transparency Report) التي ستحل من هنا الى حد سنة 2025 محل التقارير المحينة كل سنتين (Biennal Updat Reports) ويجري وضع الدراسة في نطاق مشروع «دعم القدرات الوطنية في مجال تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في تونس» (NDC-IKI). ويتولى إنجاز هذا المشروع كل من وزارة الشؤون المحلية والبيئة والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) ويتم تمويله من قِبَل الوزارة الفيدرالية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (BMU).

ويعاضد برنامج الأمم المتحدة للتنمية كذلك هذه الأنشطة من خلال تحيين الحصيلة الوطنية لخفض انبعاث غازات الدفيئة وحصيلة الإنجازات الخاصة بتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا وتحيينها.

ويتمثل الغرض الأساسي من تنظيم الورشة في تحليل الأعمال والبيانات المزمع تضمينها في منظومة الشفافية بما يستجيب للمتطلبات الدولية ويتماشى مع السياق التونسي، والمتكونة من أربعة محاور أساسية:

- نظام جرد للغازات الدفيئة
- نظام متابعة وتقييم تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا
- نظام متابعة التمويلات (التمويل ونقل التكنولوجيا ودعم القدرات)
- نظام شفاف لتقارير المعلومات على المستويين الوطني والدولي.

وثمّة عناصر أخرى ذات صبغة مؤسساتية وسياسية وترتيبية ومالية ستؤخذ في الاعتبار عند وضع أي برنامج لإنجاز المنظومة الوطنية للشفافية.
وتجدر الإشارة إلى ضرورة مساهمة كل القطاعات المعنية في السياسة المناخية باعتبار ذلك شرطا من شروط النجاح في تركيز منظومة وطنية للشفافية بشكل مستدام.

المستجدات المناخية في تونس
أنشطة مستحدثة

اللجنة الوطنية الفنية الاستشارية في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة : أفكار ورُؤى.

عقدت اللجنة الوطنية الفنية الاستشارية في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة اجتماعها الأول يوم 3 جوان 2021، تناولت فيه مناقشة البرامج والاستراتيجيات ذات الصلة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة في تونس، طبقا للدور الموكول إليها في دعم الشفافية المناخية الوطنية ودعم وحدة التنسيق الوطنية في مجال التغيرات المناخية. وقد افتتح هذا الاجتماع كل من السيد محمد الزمرلي رئيس وحدة التنسيق الوطنية للتغيرات المناخية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة والسيدة تانجا فالار، رئيسة قسم الطاقة والمناخ بالوكالة الألمانية للتنمية -GIZ- اللذان أبرزا أهمية دور هذه اللجنة للتوفيق بين الرهانات الدولية والاولويات الوطنية.

كما جددت السيدة تانجا فالار تأكيدها على تعهد الوكالة الألمانية للتنمية بمواصلة دعم الجهود الوطنية في مجال التغير المناخي، مشيرة إلى أهمية الدور الذي تقوم به وحدة التصرف حسب الأهداف للإيفاء بإلتزامات تونس المناخية.

وقد أحدثت اللجنة الفنية الاستشارية في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة بموجب قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 07 فيفري 2020،

تركيبة اللجنة الفنية الاستشارية في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة:

يترأس اللجنة الفنية الاستشارية في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة الوزير المكلف بالبيئة أو من ينوبه وتتركب من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- المدير العام للبيئة وجودة الحياة،
- ممثل عن الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة،
- منسق الهيئة القطاعية في مجال التغيرات المناخية،
- ممثل عن الإدارة العامة للغابات،
- ممثل عن الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية،
- ممثل عن وزارة المالية،
- ممثل عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- ممثل عن وزارة النقل،
- ممثل عن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،
- ممثل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- ممثل عن الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة،
- ممثل عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- ممثل عن الديوان الوطني للتطهير،
- ممثل عن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات،
- ممثل عن مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة.

وقد تمثل الهدف الرئيسي من الورشة في النقاش حول دور اللجنة في مرافقة السياسة العامة الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة على المستويين الوطني والقطاعي وصياغة عدد من التوصيات بخصوص الأنشطة المستقبلية فيما يتعلق بوضع اتفاق باريس حيز التنفيذ في تونس.

وتناول المشاركون خلال الورشة مناقشة الرهانات الدولية والأولويات الوطنية المتعلقة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة وبحصيلة الأهداف التي تم تحقيقها على مستوى المساهمات المحددة وطنيا وبمتطلبات التقارير الوطنية للشفافية.

وانتهت الورشة إلى تقديم التوصيات التالية:- ضرورة دمج الرهانات المناخية ضمن مخططات انعاش الاقتصاد في فترة ما بعد الكوفيد والإنتقال نحو إعتماد نهج تنموي اقتصادي أخضر يأخذ بعين الاعتبار الجانب المناخي- تشريك القطاعات في وضع ومتابعة سياسات خفض انبعاثات غازات الدفيئة للمساهمة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا- تشريك اللجنة الفنية الاستشارية في رسم وتحديد هدف التخفيف ضمن المساهمات المحددة وطنيا ومتابعة الإنجاز.- صياغة وتنفيذ برنامج لتقوية قدرات أعضاء اللجنة.

لجنة قيادة مشروع «دعم القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بتونس (NDC-IKI)» ترسم التوجيهات المستقبلية

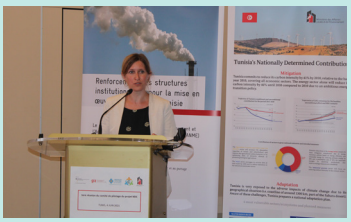

عقدت لجنة قيادة المشروع أول اجتماع لها يوم 4 جوان 2021 وتمّ خلاله عرض تقدم تنفيذ أنشطة المشروع بالإضافة إلى التشاور حول المراحل المستقبلية في مسار إنجازه. وضم الاجتماع أعضاء لجنة القيادة (وزارة الشؤون المحلية والبيئة، الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي) بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

وانتهت الورشة إلى تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة دمج الرهانات المناخية ضمن مخططات انعاش الاقتصاد في فترة ما بعد الكوفيد والإنتقال نحو إعتماد نهج تنموي اقتصادي أخضر يأخذ بعين الاعتبار الجانب المناخي
- تشريك القطاعات في وضع ومتابعة سياسات خفض انبعاثات غازات الدفيئة للمساهمة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا
- تشريك اللجنة الفنية الإستشارية في مجال التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة في رسم وتحديد هدف التخفيف ضمن المساهمات المحددة وطنيا ومتابعة الإنجاز.
- صياغة وتنفيذ برنامج لتقوية قدرات أعضاء اللجنة.

وقد تم خلال الاجتماع تقديم جملة من التوصيات الرامية بالخصوص إلى تعزيز القدرات القطاعية في مجال تعبئة الموارد المالية والاستفادة من التمويلات المناخية ودعم الجانب التونسي في المفاوضات الدولية، وبالخصوص في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية COP 26 .

السيد محمد الزمرلي، رئيس وحدة التنسيق الوطنية للتغيرات المناخية ونقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخ بوزارة الشؤون المحلية والبيئة (CCNUCC) : «يرتبط المشروع وثيق الارتباط بالسياسة المناخية الوطنية وبالرهانات الدولية، ويعتبر دعم القدرات الوطنية في المفاوضات الدولية في مجال التمويل المناخي بمثابة محاور ذات أهمية قصوى على مستوى تجسيم الأهداف الوطنية.»

التعاون التونسي البريطاني في مجال التغيرات المناخية : دعم الجهود الوطنية خلال مؤتمر 26 للأطراف في الاتفاقية الأممية حول التغيرات المناخية المزمع عقده بمدينة غلاسكو- سكوتلاندا من 31 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2021

يعتبر التعاون البريطاني رافدا آخر من روافد الدعم الذي تقدمه مختلف الأطراف لتونس في سعيها إلى صياغة وإنجاز سياساتها الوطنية في مجال المناخ.

وقد عقدت لجنة قيادة التعاون التونسي البريطاني في مجال التغيرات المناخية اجتماعا افتراضيا يوم 7 ماي 2021 خصص لوضع الخطوط الكبرى للتعاون في هذا المجال على الأمدين القصير والمتوسط.

وتتكون اللجنة من ممثلين عن السفارة البريطانية بتونس وعن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وعن وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارات وهياكل وطنية أخرى (وزارة الفلاحة، وزارة الصحة، وزارة النقل، وزارة السياحة، الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الديوان الوطني للتطهير).

ويأتي التعاون مع الطرف البريطاني لدعم العمل الرامي إلى وضع دراسة حول الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية وسبل الحد من آثارها في تونس . وستكون الدراسة فرصة للوقوف على مدى جدوى الخيارات الأربعة للتخفيف عن طريق النمذجة - **modélisation** - (تخفيض نسبة الكلنكر في تركيبة الإسمنت، الحركية الكهربائية، التثمين الطاقي للنفايات المنزلية على مستوى مصبات النفايات ونفايات الحمأة بمحطات التطهير)، بما يساعد تونس على التعرف بشكل أفضل على فوائد العمل المناخي وبالتالي يوفر لها مزيدا من الوسائل التي تساعدها على رصد الفرص المتاحة من خلال مؤتمرCOP 26 بغلاسكو (نوفمبر 2021).

وسيشمل دعم التعاون الثنائي في المدى المتوسط على وجه الخصوص الأعمال الاتصالية بشأن السياسة المناخية الوطنية وذلك بالتحسيس الى الأضرار التي تلحق تونس جراء التغيرات المناخية وإلى ما يتاح لها من فرص لتقليص حجم انبعاثات الكربون.

ورشة انطلاق مشروع حماية المناخ من خلال الاقتصاد الدائري في مجال النفايات - PROTECT -

تم يوم 21 ماي 2021 تنظيم ورشة انطلاق مشروع حماية المناخ من خلال الاقتصاد الدائري في مجال النفايات - PROTECT - الذي يهدف إلى:

- الحد من آثار التغيرات المناخية
- الاندماج في الاقتصاد الدائري
- دعم التشغيل الأخضر
- تشريك القطاع الخاص والشباب والمجتمع المدني.

ويتم تنفيذ المشروع على امتداد أربع سنوات (2021-2025) بميزانية تقدر بـ 5 ملايين يورو في شكل هبة من الجانب الألماني ويتم تنفيذه من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة ممثلة في الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات - ANGED – وبدعم فني من الوكالة الألمانية للتنمية- GIZ -ويتضمن أربعة محاور كالتالي:

- وضع إطار استراتيجي يساعد على إنجاز اقتصاد دائري على المستوى الوطني والمحلي يأخذ بعين الاعتبار احترام البيئة ويضمن توفير مواطن الشغل
- دعم القدرات وإحكام التنظيم المؤسساتي وطنيا ومحليا
- تطوير نماذج شراكة بما يعزز مشاركة القطاع الخاصّ
- تحسيس مراكز القرار السياسية وضمان مشاركة المجتمع المدني باستعمال وسائل تحسيسية جديدة.

خطة عمل وطنية لادماج النوع الإجتماعي ضمن السياسة المناخية في تونس

اعلن رسميا في 6 أفريل 2021 انطلاق خطة عمل وطنية لإدماج –النوع الاجتماعي ضمن السياسات المناخية، وانعقدت للغرض ورشة عمل بإشراف السيد كمال الدوخ وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة والسيدة إيمان هويمل وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن، وبحضور السيدة أليسار شاكر الممثلة المقيمة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس وبمشاركة أعضاء مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

و تم خلال هذه الورشة الإعلان عن الأهداف المراد بلوغها من خلال وضع الخطة ورسْم المنهجية التي سيتم اعتمادها طبقا لخطة ليما التي صادقت عليها الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغيرات المناخية (CCNUCC) خلال مؤتمر الأطراف (COP 23) المنعقد سنة 2017.

نحو تعزيز القدرات الوطنية في تقييم الهشاشة والتأقلم مع التغيرات المناخية

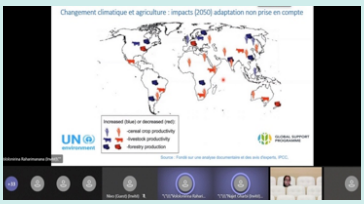

تم إقرار شراكة بين وزارة الشؤون المحلية والبيئة و برنامج الدعم الشامل (Global Support Program - GSP -) من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية وذلك في إطار دعم القدرات الوطنية في تقييم الهشاشة والتأقلم مع التغيرات المناخية. وترمي هذه الشراكة إلى تعزيز القدرات الفنية للمشاركين من حيث التخطيط والتقييم لبرامج التأقلم مع التغيرات المناخية فيما يتعلق بإعداد التقارير الدورية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية.

وفي هذا الإطار تم خلال الفترة الممتدة بين 27 إلى 30 أفريل 2021 تنظيم دورات تكوينية افتراضية لتقوية القدرات في مجال تقييم الهشاشة والتأقلم مع التغيرات المناخية بإشراف مجموعة من الخبراء الدوليين لفائدة حوالي أربعين ممثلا عن القطاعات والهياكل الوطنية المتدخلة في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية.

حلقات تكوينية لفائدة أعضاء المنتدى الوطني للفاعلين في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية في تونس

تم خلال الفترة بين 24 و 28 ماي 2021 بمدينة سوسة تنظيم ورشة تكوينية مخصصة لأعضاء المنتدى الوطني للفاعلين في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية في تونس. وأقيمت الورشة في سياق مشروع «دعم القدرات الوطنية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية(Adapt-CC)» بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية.

وحرصا على ضمان فاعلية ورشة التكوين، تم توزيع أعضاء المنتدى على ثلاث مجموعات بحساب يوم ونصف حصص تكوين لكل مجموعة. واسْتُهِلّ التكوين بتقييم معارف المشاركين من المجتمع المدني ووسائل الاتصال والقطاع الخاص بالإضافة إلى الفاعلين البلديين في مجال التغيرات المناخية. وقدّم الخبير المكون تمارين في توزيع الأدوار بغرض التعريف بمفهوم التغير المناخي وقواعده مع التركيز على السياقات وعلى التسويات المؤسساتية للتغيرات المناخية في تونس وآثار هذه التغيرات على المنظومات الإيكولوجية وعلى المنشآت وعلى الاقتصاد، علاوة على عرض الأهداف الوطنية في مجال التغير المناخي (التأقلم والتخفيف).

وفي نطاق هذا التكوين أتيح لأعضاء المنتدى الاطلاع على بعض المشاريع المتعلقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية والجاري إنجازها في تونس، والحصول على معلومات عامة عن التمويل المناخي.

دعم القدرات الوطنية المتعلقة بإجراءات التخفيف وآثار الانبعاثات الغازية

نضمّت وحدة التنسيق الوطنية في مجال التغيرات المناخية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة خلال الفترة 14-16 جوان 2021 ورشة تكوين خاصة بإجراءات التخفيف والآثار المنجرة عن الانبعاثات الغازية.

وتندرج هذه الورشة ضمن إطار برنامج دعم القدرات الوطنية لتحديث المساهمات المحددة وطنيا (CDN) وِفْقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية (CCNUCC).

وقد تمّ تنظيم الورشة افتراضيا بالتعاون مع شبكة MRV و كتابة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية من خلال المركز الإقليمي للتعاون (**CRC-Lomé**) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق البرنامج الدولي للدعم (GSP).

شارك في الدورة التكوينية حوالي 30 شخصا ممثلين عن جل القطاعات المعنية (الطاقة، الصناعة، التصرف في النفايات، النقل، التطهير، الغابات، والاستعمالات الأخرى للأراضي (AFAT) ، الوكالة الوطنية لحماية البيئة، بلدية صفاقس).

ودارت الأشغال في شكل وحدات تكوينية تولى تنشيطها خبير دولي، وتتعلق بـ:

- سياق أعمال تخفيف التغيرات المناخية
- ترتيب أعمال التخفيف وطرق الانتقاء
- تبعات أعمال التخفيف وأدوات القيس والتقييم
- المساهمات المحددة وطنيا والتحديات ومتطلبات الإنجاز.

المجتمع المدني والشباب

دور المجتمع المدني في تفعيل المساهمات المحددة وطنيا في تونس

«الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به تفعيلا للمساهمة المحددة وطنيا (CDN)»، هذا هو الموضوع الذي كان محل نظر وبحث في إطار ورشة تشاورية نظمتها وزارة الشؤون المحلية والبيئة يومي 10 و 11 أفريل 2021 بتوزر بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وشارك في أشغال الورشة 25 ممثلا عن المجتمع المدني والسلطات المحلية والمؤسسات والجامعات المتواجدة بالجنوب التونسي. وتمثلت الأشغال في:

- عرض السياسة الوطنية في مجال مواجهة التغيرات المناخية،
- التطرق إلى تعهدات تونس تجاه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية،
- تبادل بعض التجارب والمشاريع المنجزة من قِبَلِ المجتمع المدني بالمناطق الواحية التي تتميز بمناخ جاف وتتأثر بالتغيرات المناخية.
- صياغة جملة من التوصيات الأولية بغرض توسيع دائرة مساهمة الفاعلين غير الحكوميين، وخاصة المجتمع المدني في الجنوب لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في تونس.

رؤية الشباب التونسي للسياسة المناخية الوطنية

شاركت الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة يوم 8 جوان 2021 في ورشة نقاش مع الجمعيات والشباب الناشط في مجال التغيرات المناخية بحضور السيد جامس كليفارلي، الوزير البريطاني للشؤون الخارجية المكلف بالشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، والسيد إدوارد أواكدن، سفير المملكة المتحدة بتونس. وتناول النقاش رؤية الشباب للأولويات المناخية وما يتاح من إمكانيات للارتقاء بمستوى طموح السياسة المناخية بتونس.

وتولى السيد محمد الزمرلي، رئيس الوحدة ونقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ بوزارة الشؤون المحلية والبيئة، تقديم المراحل الكبرى التي قطعتها تونس في مسار إعداد مؤتمر COP 26 المقرر عقده في نوفمبر القادم بغلاسكو وسبل التعاون مع البلد المضيف لتأمين انجاح هذا المؤتمر.

شباب متحمّس لقضايا المناخ

وفاء حمادي، شابة تونسية منخرطة في العمل المناخي المحلي

وفاء حمادي، شابة تونسية عمرها 28 عاما، وجه بارز في المجتمع المدني فهي تقوم بنشاط حثيث حرصا منها على المساهمة في المعركة التي تخوضها تونس ضد التغيرات المناخية، شأنها في ذلك شأن العديد من شباب تونس.

وفاء حمادي متحصلة على إجازة في البيئة (اختصاص معالجة النفايات وتثمينها) وعلى ماجستير في تكنولوجيات البيئة (اختصاص هندسة بيئية) .. انخرطت مبكرا في النشاط الجمعياتي المرتبط بالبيئة وأنشأت صلب الجامعة ناديا بيئيا سعيا منها إلى التشبيك الطلابي للتعريف بالمجال البيئي وبما يتيحه من فرص.

تشرف وفاء حمادي على مشروع تأقلم المواطن مع التغيرات المناخية (2017- 2018) وعلى برنامج «البيئة والمناخ صلب الشبكة البديلة (2017-2019) وعلى «المنتدى الأخضر من أجل المناخ» (2018-2019) وعلى مشروع «العمل المحلي البيئي» (2020-2021). واكتسبت وفاء حمادي من خلال كل هذه المبادرات تجربة كبيرة أهلتها للارتقاء إلى مستوى مستشارة في مجال التغيرات المناخية.

تحَدّثْنا وفاء حمادي فيما يلي عن أنشطتها وعَمَّا يحدوها من عزم وإرادة والتزام انتصارا لقضية المناخ، وتقول إنّها مصممة على مواجهة ما تعتبره تحديها الأكبر: الهشاشة المحلية:

1- حدثينا عن مشروع «العمل المحلي في مجال البيئة».. ماذا يعني؟

هي مبادرة شخصية بدعم من المؤسسة الألمانية هنريش بول ستيفتونغ تونس - Heinrich Boll Stiftung- وتم إنجاز هذا المشروع بالتعاون مع ثماني بلديات تونسية (صفاقس، المحرس، ماطر، منزل عبد الرحمان، بوسالم، عين دراهم، جربة أجيم وجربة حومة السوق)، وهو يندرج في إطار إنجاز مسار الحوكمة المناخية على المستوى المحلي بغية تمكين الفاعلين المحليين من المساهمة في الجهود الوطنية في مجال التغيرات المناخية.
ويهدف المشروع إلى تأطير ممثلي البلديات والهياكل العمومية والهياكل الخاصة والمجتمع المدني والشباب الناشط ووسائل الإعلام بغية تحفيز هذه الأطراف على الإسهام في النشاط المناخي على المستوى المحلي والمشاركة الفعالة في وضع برامج المناخ المحلية وإنجازها. كما يرمي المشروع إلى إقرار حوار مع مختلف الأطراف المعنية المحلية منها والجهوية والوطنية.
وتجدني الآن منهمكة في إنجاز مشروع ثان يهدف إلى تأطير الناشطين الشبان في إطار الاعداد للعمل الرامي إلى تحيين المساهمة المحددة وطنيا بتونس بشراكة مع نقطة الاتصال الخاصّة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية (CCNUCC) ووزارة الشؤون المحلية والبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

2- ما هي المشاريع التي تنوين إنجازها مستقبلا في مجال التغيرات المناخية؟

أرجو أن أشتغل بعمق على السياسات المناخية المحلية بتونس وصولا إلى وضع نموذج عمل بيئي محلي يمَكّن من تقليص هشاشة المجتمعات المحلية.

3- كيف تُقَيِّمين السياسة التونسية في مجال التغيرات المناخية؟

البلاد التونسية واحدة من البلدان المتقدمة في التعامل مع المناخ على المستوى الوطني، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات من حيث تفعيل التزاماتها على المستوى المحلي.

4- هل لديكِ توصيات تقدمينها في هذا الاتجاه؟

التحرك على المستوى المحلي بالأخذ في الاعتبار أمرا مهما وهو أنّ الالتزامات الوطنية هي الأسس الضرورية للحد من هشاشة المجموعات المحلية.

المستجدات المناخية على المستوى الدولي

جدت خلال السداسي الأول من سنة 2021 العديد من الأحداث على المستوى الدولي يتبين من خلالها وجود ديناميكية جديدة في مجال التغيرات المناخية وتعهدات سياسية ثابتة للدفع نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ.

أبرز الأحداث

- القمة الافتراضية للقادة حول المناخ التي نظّمتها الولايات المتحدة في 22 أفريل 2021 بمناسبة يوم الأرض تؤشّر لعودة الولايات المتحدة إلى المفاوضات المناخية. وأعطت القمة دفعا جديدا للجهود المبذولة من قبل أهم اقتصاديات العالم بُغْية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق الأهداف التي نص عليها اتفاق باريس حول المناخ.

- الاجتماعات الافتراضية لوزراء البيئة والمناخ صلب مجموعة السبع المنعقدة يومي 20 و21 ماي 2021 . وتعهد الوزراء بالنهوض بالتنمية المستدامة والمضي بحزم وثبات في دفع العمل الطموح في مجال التغيرات المناخية قبل القمة اللاحقة لقادة مجموعة السبع.

- الندوات الافتراضية للإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (31 ماي - 17 جوان 2021) المخصّصة للهيئآت الفرعية المتخصصة - لكل من الهيئة الفرعية للمجلس العلمي والتكنولوجي (SBSTA) والهيئة الفرعية للإنجاز (SBI) والتي ناقشت عديد المسائل التقنية والفنية التحضيرية لمؤتمر الأطراف وأعدت عديد ورقات العمل غير الرسمية وهي مسائل أساسية لنجاح مؤتمر المناخ COP 26.

- بحثت قمة قادة مجموعة السبع (كورنواي- المملكة المتحدة، 11, 12، 13 جوان 2021) في الطابع الاستعجالي لمواجهة التغيرات المناخية اعتمادا على خطة عمل وذلك في سعْي لخفض مستوى الاحتباس الحراري، وأجمع قادة مجموعة السبع على ضرورة الحد إلى النصف من انبعاثات غازات الدفيئة في دول المجموعة من الآن وحتى سنة 2030 والزيادة في حجم الاستثمارات في البنى التحتية الخضراء في البلدان النامية بغرض تقليص كثافة الكربون ودفع اقتصاداتها.

تصريحات

أنطونيو غوتيرس أمين عام الأمم المتحدة : «2021» سنة مفصليّة لمواجهة الطابع الاستعجالي لقضية المناخ على الصعيد العالمي»
جو بايدن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية: « نحن في سباق لتجاوز الأزمة الوجودية في هذا العصر. علينا أن نتقدم نحو عالم يكون أكثر استدامة وازدهارا. هي عشرية حاسمة. هذه القمة الافتراضية للقادة حول المناخ تعتبر خطوة أولى على الطريق المؤدي إلى مؤتمر المناخ في دورته 26 بغلاسكو».

اتصل بنا

وحدةالتصرف حسب الأهداف لتنفيذ اتفاق باريس للمناخ

وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ
السيد محمد الزمرلي
بريد إلكتروني : zmerli_mohamed@yahoo.com